

المقدمة

تقول جوديث تاكر في مقدمة كتابها «نساء مصر في القرن التاسع عشر»: «يحمل تاريخ النساء في الشرق الأوسط عبء إهمال تاريخ المرأة بشكل عام، والمفاهيم الخاطئة المحيطة بتاريخ العالم الثالث، لكنه يكشف أيضًا عن مجموعة معينة من المشاكل التي يمكن إرجاع آثارها إلى العلاقة بين تاريخ المرأة في الشرق الأوسط بالاستشراق. فالتراث الاستشراقي، الذي وصفه إدوارد سعيد بشيء من التفصيل، هو إرث وراثي تعريفًا "إسلاميًا" للتاريخ والثقافة، معضدًا قيام منهج معرفي مثالي تم من طريقه النظر إلى تاريخ الشرق الأوسط على أنه يجسد الروح الإسلامية بدلًا من أن يكون نتاج التفاعل المعقد بين القوى المادية والتكوينات الأيديولوجية»⁽¹⁾.

تعد جوديث تاكر واحدة من أهم المؤرخات اللاتي عملن على دراسة تاريخ المرأة في العالم الإسلامي، ومثلها عدة باحثات أُخر كأميرة سنبل وجوليا كلانسي سميث وماري آن فاي، اللاتي واجهن إشكاليات عدة تتعلق بفهم تاريخ المرأة في المجتمعات الإسلامية، فمع وجود عدة مفاهيم حاکمة في التفسير والتصنيف مثل مفهوم الحدائثة والتراث والكونولونالية وما بعد الكولونالية والاستشراق والدولة الحدائثة والدولة التقليدية، ووجود أفكار نمطية مسبقة وسياقات تاريخية معقدة وقصور في دراسات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى وجود إشكاليات على أرض الواقع تعاني منها المرأة على الصعيد الاجتماعي والقانوني، لا بُدَّ من أن نجازف قليلًا

(1) تاكر، جوديث. 2008. نساء مصر في القرن التاسع عشر. مصر: المركز القومي للترجمة. ترجمة هالة كمال. ص 37.

ونقول: إن هذا النوع من الدراسات ينبغي أن يكون حقلاً دراسياً بذاته، له أصوله ومناهجه وفلسفته تحت مظلة (سؤال المرأة).

واحدة من أهم الإشكاليات التي تتعلق بتاريخ المرأة أن هناك افتراضاً مسبقاً يقضي بأن تاريخ المرأة ونضالاتها ومشاكلها هي واحدة في كل مكان، وعليه أصبح تاريخ المرأة الغربية هو تاريخ كل النساء في الفلسفات النسوية المبكرة، حتى ظهرت كتابات كيمبرلي كرينشو، واستحدثت مفهوم النسوية التقاطعية الذي نُصّر فيه على وجود اختلافات جوهرية في تاريخ النساء ونضالاتهن ومشاكلهن ورؤيتهن للأئوثة والأمومة والآخر والإيديولوجيات التي تتحكم في حياتهن⁽¹⁾.

مما يحتم صياغة خطابات حقوقية تراعي إشكاليات العرق والدين والواقع السياسي والاقتصادي والتاريخ، فتاريخ المرأة السوداء مختلف عن تاريخ المرأة البيضاء، والاضطهاد الممارس عليها لا يكون من حيث هي امرأة فقط بل من حيث هي امرأة سوداء عانت من العبودية ومن الإقصاء السياسي والاقتصادي والعنصرية العرقية. وهذا ما دفع كثيراً من المؤرخات نحو قراءة تاريخ المرأة في إطار خصوصيتها الهوياتية، مما أنتج كثيراً من الكتابات الفكرية التي تعتمد على تاريخها الخاص، وساهمت في تطور الأدبيات النسوية والخطابات القانونية التي تتعلق بواقع المرأة في بلدان مثل إيران وتركيا والهند، ومنها كتابات أوما نارايان⁽²⁾ وأفسانه نجم أبادي⁽³⁾ وغيرهن من المؤرخات اللاتي نقبن في التاريخ المحلي للنساء ليخرجن بتنظيرات من صميم تجربتهن الهوياتية كنساء في سياقات مختلفة ومتباينة.

وتاريخ المرأة المسلمة العربية لا يقل تعقيداً عن تاريخ أي امرأة أخرى وجدت نفسها في هامش الدراسات النسوية ما قبل ظهور النسوية ما بعد الكولونيالية، بل

(1) Crenshaw, Kimberle. 1989. Demarginalizing the Intersection of Race and Sex: A Black Feminist Critique of Antidiscrimination Doctrine, Feminist Theory and Antiracist Politics. University of Chicago Legal Forum: Vol. 1989: Iss. 1, Article 8.

(2) Narayan, Uma. 1998. Essence of Culture and a Sense of History: A Feminist Critique of Cultural Essentialism. Hypatia 13, no. 2: 86–106.

(3) Najmabadi, Afsaneh. 2005. Women with mustaches and men without beards: gender and sexual anxieties of Iranian modernity. Berkeley: University of California Press.

ترى ليلي أبو لغد أن تاريخ المرأة المسلمة العربية تحديداً كتب في قوالب سلطوية استعمارية أو إصلاحية أو دينية متشددة أو تحت تأثير غايات الدولة القومية⁽¹⁾، مما صرف النظر عن إشكالية واقع المرأة القانوني في إطار الدولة الحديثة.

نعم شهدت أحوال المرأة على الصعيد الصحي والتعليمي تطوراً كبيراً لكن هذا التطور -بحسب رأيها- كان على حساب جوانب أخرى. وتساندها في هذا الرأي أميرة سنبل التي ترى أن واحدة من إشكاليات المرأة في الزمن المعاصر أنها تعيش في دولة حديثة بدستور وضعي لكن القوانين التي تتعلق بحياتها هي قوانين دينية متمثلة في قوانين الأحوال الشخصية، دون خلق آليات قادرة على تطبيق النص الديني الذي وجد في إطار دولة دينية تقليدية، على واقع دولة حديثة بيروقراطية⁽²⁾، مما صعب على النساء الحصول على أحكام منصفة في مسائل الزواج والطلاق والحضانة.

وهذه المقاربات وإن كانت تحمل قدرًا من التطرف والمبالغة إلا أنها تبين أننا بحاجة إلى دراسة تاريخ المرأة المسلمة العربية في سياقها هي، ليس لمجرد فهم كيفية أحوالها في الماضي، بل لكي نستطيع أن نرفد الكتابات الفكرية والفلسفية التي تعالج قضايا المرأة اليوم بالمادة اللازمة لخلق نظريات وحلول تساهم في إصلاح واقع النساء. والدين هو واحد من أهم العوامل المؤثرة في واقع المرأة، ووجود تاريخ اجتهادي طويل لم يتم النظر له بشكل فاحص ودقيق ومنهجي من زاوية تعلقه بالمرأة، هي واحدة من أهم الإشكاليات التي تواجه حقل دراسات المرأة، ولا يمكن فصل هذا التاريخ الاجتهادي عن سياقه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كذلك، ولا عن أهداف النساء المسلمات العربيات وغاياتهن ومطالبهن، لا ريب أن الدين وضع إلهي والنصوص الشرعية ليست تاريخانية، لكن التاريخ الإسلامي ليس تاريخاً حرفياً للدين بل هو متضمن لاجتهادات الفقهاء التي لا تخلو من التأثير بيئتها الاجتماعية في الدول الإسلامية المتعاقبة.

(1) راجع: ليلي أبو لغد، 1990. الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط. المجلس الأعلى للثقافة والمشروع القومي للترجمة.

(2) راجع: أميرة الأزهرى سنبل، 1999. النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي، المجلس الأعلى للثقافة والمشروع القومي للترجمة.

يعد المذهب الحنفي المدونة الرئيسة التي تستقى منها قوانين الأحوال الشخصية في كثير من البلدان العربية والإسلامية، وهي القوانين المتعلقة بشكل مباشر بأوضاع المرأة الحقوقية والقانونية في العالمين العربي والإسلامي. كما أن المذهب الحنفي كان المذهب السائد والمعتمد لدى الدول الإسلامية المتعاقبة غالبًا مثل العباسية والعثمانية، وهو حتى اليوم يعد المذهب الأكثر انتشارًا بين المسلمين.

لذلك كان من المهم جدًا إلقاء نظرة فاحصة على هذه المدونة وتاريخها وعوامل تشكلها ومدى استفادة المشرع القانوني من تنوع الأقوال فيها للعمل على النهوض بواقع المرأة، كما أنه من المهم كذلك الكشف عن طبيعة هذا النص، ومدى مناسبتها للتحويل لقانون وضعي مطلق وجامد يسري على كل النساء دون مراعاة للسياق التاريخي والظروف الجزئية التي يراعيها النص الفقهي، وتغير شكل الحياة اليوم عن الحياة التي وضعت فيها هذه النصوص الفقهية، هذا إلى جانب أن المرأة نفسها اليوم ليست هي المرأة التي عاشت في القرن الرابع الهجري.

كما أن تاريخ النساء المسلمات سواء في العالم العربي أو غير العربي ما زالت تعتريه شبه الغموض والضبابية؛ إذ لا نعرف الكثير عن حياتهن في الفضاء الخاص أو أدوارهن في الفضاء العام، وتأثير النصوص الفقهية في علاقاتهن بالأسرة والمجتمع والعمل والحياة العامة ومستواهن الاجتماعي والاقتصادي، لذلك يحاول هذا البحث أيضًا أن يستنطق النصوص الفقهية والمصادر وكتب الفتاوى وسجلات المحاكم الشرعية كذلك للكشف عن تاريخ النساء.

لقد واجهت في دراستي هذه صعوبات عديدة، منها أن غالب الدراسات التي تتعلق بالمرأة المسلمة تحاول فهم وضع المرأة من خلال التعامل مع النصوص الشرعية مباشرة وفهمها بطريقتها الخاصة، مستخرجة منها استنتاجات مختلفة حول وضع المرأة بالإسلام، غافلة عن حقيقة أن ذلك غير ممكن لمن لم يمتلك الأدوات المعرفية اللازمة لفقه النص الشرعي والاجتهاد في تنزيله على الواقع، ومهملة للتراث الفقهي العظيم لأئمة الإسلام على مر القرون الذي قام على استنباط الأحكام من تلك النصوص، ومعرضة عن تلك المدارس الإسلامية الفقهية الكبرى المتمثلة في المذهب الحنفي

والمالكي والشافعي والحنبلي التي دونت الأحكام التفصيلية المتعلقة بحياة النساء المسلمات عبر التاريخ.

الأمر الآخر أنني دفعت لتفسير صمت التاريخ، وهذه واحدة من أهم العقبات التي واجهتني، في الفصل الثالث الذي ختمت به الرسالة كانت المرأة غائبة عن الفضاء العام تمامًا، لم تكتب ولم تشارك ولم تكن فاعلة، بحثت كثيرًا عن صوتها، وعن رأيها وعن امرأة واحدة تقول لنا بلسانها أو بلسان غيرها عن شؤونها وشجونها فلم أجد، لذلك كان السؤال الذي يؤرقني كيف يمكنني أن أكتب الصمت؟

المعضلة الأخرى التي واجهتها هي عدم إيجادي لدراسات منهجية سابقة تتكلم عن تاريخ النص الفقهي، أو قراءة النص من منظور المؤرخ الذي يفهم النص حسب سياقه الزمني والمكاني، هناك دراسة قام بها الدكتور عبد الله السفيني تحت اسم حجاب الرؤية حلل بها شخصية الفقهاء، وحاول أن يفسر خطابهم على ضوء شخصية الفقيه وظروفه وسياقه لكنها تركزت حول شخصية الفقيه والخطاب الفقهي لا النص الفقهي⁽¹⁾.

إن الدراسات التي وقفت عليها حول المرأة في المذهب الحنفي هي إما دراسات فقهية تعمل على استخراج حكم شرعي لقضايا معاصرة مثل بحث جواز ولاية المرأة في عقد النكاح: دراسة فقهية على المذهب الحنفي لهاني سيد تمام⁽²⁾، أو مقال نهال أحمد خان «Female Agency in Marriage in the Hanafī School of Law: Between Damascus and Transoxiana»، الذي عرضت فيه بعض أقوال أرباب المذهب في بلاد ما وراء النهر وسلطت الضوء على ضرورة الكشف عن الظروف التي ساهمت في تشكل النص الفقهي⁽³⁾، أو كتاب فاطمة سعيدات «Sex and the legal

(1) السفيني، عبد الله. 2013. حجاب الرؤية: قراءة في المؤثرات الخفية للخطاب الفقهي. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

(2) تمام، هاني سيد. «جواز ولاية المرأة في عقد النكاح: دراسة فقهية على المذهب الحنفي». مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالبحر: جامعة الأزهر - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة ع33، ج3 (2016): 2121 - 2216.

(3) <https://thamaydan.com/2019/12/female-agency-in-marriage-in-the-%E1%B8%A5anafi-school-of-law-between-damascus-and-transoxiana/>. تم الدخول: 2022/3/4.

وضع المرأة في المذهب الحنفي القانوني عبر دراسة معمقة للنص للكشف عن نظرة الفقه الحنفي للجنس والزواج والمساواة بين الزوجين.

أما جوديت تاكر في كتابها «In the House of the Law: Gender and Islamic Law in Ottoman Syria and Palestine»⁽²⁾ فقد قامت بدراسة كتب الفتاوى وسجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام في القرن السابع عشر لتكشف عن أحوال النساء في تلك الحقبة، حيث قامت بدراسة علاقة المرأة والفقيه وكيف تعامل الفقيه مع القضايا التي تتعلق بالأدوار الجندرية، كما حاولت رصد بداية تشكل بعض الإشكالات التي تعاني منها المرأة اليوم مثل قضايا الشرف، وبينت كيف عمل الفقيه على الحد من سيطرة الرجال على النساء، وخلصت إلى أن القوانين الإسلامية حينها كانت أكثر مرونة من القوانين المعاصرة، إلا أنها لم تقم بدراسة النص المعتمد ولم تقدم تصورًا للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ظهرت فيها هذه الفتاوى.

وشبهه بدراسة تاكر كتاب يوسف رابورت (الزواج والمال والطلاق في المجتمع الإسلامي في العصور الوسطى)، الذي قام فيه بدراسة مصر والشام في العصر المملوكي، ولكنه عمم النتائج على كل المجتمع الإسلامي، حيث قام بدراسة وثائقية تعتمد على الوثائق المملوكية وقضايا وردت في كتب تراثية، فدرس الجانب التطبيقي لبعض النصوص الدينية دون الجانب النظري، كما أن الباحث كان لا يزال واقعًا تحت تأثير ثنائية الغرب والشرق والحداثة وما بعد الحداثة وتفسير المفاهيم التقليدية بحسب فهم معاصر⁽³⁾.

أما النوع الآخر من الأدبيات التي تناولت تاريخ المرأة المسلمة فهي إما دراسات

(1) Seedat, Fatima. 2013. Sex and the legal subject: woman and legal capacity in Hanafi law. Montréal: McGill University.

(2) Tucker, Judith E. In the House of the Law: Gender and Islamic Law in Ottoman Syria and Palestine. Berkeley: University of California Press, 1998.

(3) رابورت، يوسف. 2015. الزواج والمال والطلاق في المجتمع الإسلامي في العصور الوسطى. مصر: مركز تراث للبحوث والدراسات.

تتمحور حول تسليط الضوء على وظائف أديتها النساء مثل عالمات الشريعة على غرار سلسلة محمد أكرم الندوي «الوفاء بأسماء النساء: موسوعة تراجم أعلام النساء في الحديث النبوي»⁽¹⁾. أو على غرار كتاب عبد الحليم أبو شقة «تحرير المرأة في عصر الرسالة»⁽²⁾ الذي حاول فيه من خلال نصوص الحديث النبوي تصوير حياة المرأة في عصر النبوة.

أو كتاب راوية عبد الحميد شافع الذي تحدثت به عن حياة المرأة الأندلسية وأدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الأندلس في كتاب «المرأة في المجتمع الأندلسي: من الفتح الإسلامي للأندلس حتى سقوط قرطبة»⁽³⁾. أي أنها كتب تقوم بدراسة أوضاع المرأة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في حقبة معينة في رقعة جغرافية معينة.

ما أقوم به في هذا البحث لا يتعلق بنوع واحد من هذه الكتابات بل يتعلق بها جميعا في إطار دراسة تاريخية تدمج بين دراسة تاريخ المدونة الفقهية الذي وضعت النظام التفصيلي لحياة النساء والمجتمع أي الجانب النظري للدين الحاكم، ودراسة ظروف تشكل الاجتهاد الفقهي وتأثيره وتأثره بالواقع التاريخي من حيث الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري والعلمي والعرفي، كما أحاول بحسب المصادر المتوفرة أن أكشف عن بعض تطبيقاته العملية في المجتمعات الإسلامية، فلا تكشف هذه الرسالة تاريخ الاجتهاد الفقهي وحده بل تكشف من خلاله كذلك الواقع الذي كتب فيه تاريخ المرأة في المجتمعات الإسلامية، لمحاولة إيجاد تفسيرات لاختلاف هذه الاجتهادات في المدرسة الواحدة وتفاوت مرونتها بين زمن وآخر دون أن يكون هذا التطور تصاعدياً أو تنازلياً، أي أنها لم تجر على خط مستقيم واحد.

وعليه قمت بدراسة النصوص الفقهية من مصادرها عبر منهجية تركز على التراتبية

(1) الندوي، محمد أكرم. 1442هـ. الوفاء بأسماء النساء: موسوعة تراجم أعلام النساء في الحديث النبوي. الرياض: دار المنهاج.

(2) أبو شقة، عبد الحليم محمد. 1415هـ. تحرير المرأة في عصر الرسالة. الكويت: دار القلم.

(3) شافع، راوية. 2006. المرأة في المجتمع الأندلسي: من الفتح الإسلامي للأندلس حتى سقوط قرطبة. مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

التي رسختها المدرسة الحنفية للنصوص نفسها، أي النصوص المعتمدة، التي ما زالت المؤسسة الفقهية والقانونية الوضعية تعدها النصوص المعتمدة، وتنقسم إلى قسمين: الأول النصوص المؤسّسة أو ما يسمى بكتب ظاهر الرواية، أي الكتب التي دُوّنت في زمان الإمام أبي حنيفة رضوان الله عليه وصاحبيه محمد بن الحسن الشيباني والقاضي أبي يوسف، أي مؤسسي المذهب وسميت بالنصوص المؤسّسة.

والقسم الثاني: هي النصوص التي كتبها الفقهاء المجتهدون في المذهب، التي عليها مدار الفتوى وهي مُرتبة تاريخياً ففي كل قرن هناك إما فقيه أو فقيهان أو ثلاثة اعتمدت نصوصهم للتدريس والفتيا، وسميت في البحث بالنصوص المعتمدة التي تشكل معياراً للفتوى والقول الراجح الذي يستند عليه القاضي في أحكامه، ثم قمت بوضعها في سياقها التاريخي من حيث الأحداث السياسية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية ودراسة ملابستها وظروفها، ولأن الواقع التاريخي الإجمالي للنص أقصى ما قد يقدمه هو تقديم نظريات تفسيرية حول عوامل ارتباطية قابلة للنقاش، كان لا بُدَّ من اختيار نماذج تدرس بشكل تفصيلي أكثر للوصول إلى تفسيرات أكثر صموداً أمام المجادلة.

فعمدت إلى اختيار نموذجين تاريخيين؛ الأول للفقهاء الحنفي ابن نجيم في القرن السادس عشر الميلادي أي العاشر هجرياً في مصر العثمانية، والثاني للفقهاء الحنفي ابن عابدين الذي عاش في دمشق العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ميلادياً أي ما يقابل القرن الثالث عشر هجرياً، وهو النص الذي يعد خاتمة النصوص المعتمدة في المذهب الحنفي.

أما أسباب توجه البحث نحو دراسة هذين النموذجين فهي:

أولاً: الوحدة السياسية للنموذجين فكلاهما يقع تحت حكم الدولة العثمانية، إلا أن الأول كان في أوجها، والثاني في مرحلة ضعفها، وهو أمر مقصود لقياس التأثير السياسي وقوة الدولة في طبيعة النص الفقهي.

ثانياً: الوحدة المذهبية؛ فكلا المدينتين كانت تحكم بالمذهب الحنفي مما يوسع فهمنا لمدى قدرة النص الحنفي على التكيف في مكانين مختلفين.

ثالثاً: التقارب العرقي واللغوي والاجتماعي بين دمشق والقاهرة، مع اختلاف شخصيات النساء فيهما لمعرفة مدى تأثير هذه العوامل في صناعة النص.

رابعاً: أن نص ابن عابدين كتب في سياق ما قبل دخول الحداثة للعالم الإسلامي، أي اللحظة السابقة لتحول المجتمعات من شكلها التقليدي إلى شكل المجتمعات القومية الحديثة. بينما نص ابن نجيم كان بعيداً عنها لمحاولة معرفة تأثير الحداثة والتغريب على أوضاع النساء واستجابة الفقيه لها.

خامساً: أن النموذجين كانا يعيشان تحت نظام اقتصادي متقارب مع وجود اختلافات تبين لنا مدى تأثير وفاعلية عامل المال في تمكين النساء أو إضعافهن.

سادساً: تحقيق النموذجين للمعايير التي وضعتها نصب عيني في النظر للنص الفقهي من حيث مرونته وتشدده وهي: مدى التوسع في صلاحيات ولاية المرأة على نفسها وعلى الآخرين، وحياد لغة النص أو تحيزها في أحكامها حول عقل المرأة وقدراتها على اتخاذ القرارات، وقبول النص لوجود المرأة في الفضاء العام، وإمكاناتها الاقتصادية المتاحة وتصرفها فيها.

وعلى هذه المعايير تكشف لي من خلال البحث أن قدوم ابن عابدين متأخراً عن ابن نجيم لا يعني أن الاجتهاد في زمنه تطور نحو الأمام، مما دعاني لدراستهما بشكل أكثر تفصيلاً.

لقد اعتمدت في هذه الدراسة نوعين من المصادر:

الأول: النصوص المعتمدة في المذهب الحنفي، وكتب الفتاوى الحنفية وغير الحنفية مثل فتاوى زكريا الأنصاري الشافعي لتعلقها بالحقبة التاريخية التي أدرسها، وقد عاملتها معاملة الوثيقة التاريخية الاجتماعية.

والثاني: كتب التراث الإسلامي المتنوعة التي كتبت في زمان الدراسة، سواء التي كتبها علماء مثل مؤلفات السيوطي، أو التي كتبها أشخاص عاشوا في تلك الحقبة تسميهم نيللي حنا «كتاب الطبقة الوسطى» أي أنهم ليسوا علماء ولا عامة بل هم أشخاص دونوا يومياتهم ومشاهداتهم مثل البديري الحلاق وابن إياس والدمرداشي.

أما المراجع فقد اعتمدت على نوعين كذلك منها:

الأول: دراسات وثائقية مثل دراسات عبد الكريم رافق، ونيللي حنا، وأندريه ريمون، وليندا شيشلر.

والثاني: مراجع حول التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للكشف عن علاقات ارتباطية بين النص وتاريخه.

لذا قسمت البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

1. النصوص المؤسسة/ العصر العباسي الأول.

وفيه أبحث الأحكام في النصوص المؤسسة وهي: ولاية المرأة على نفسها بالزواج، وشرط الكفاءة بالنسب، والمهر، والنفقة، والحضانة.

2. النصوص المعتمدة: وفيه أبحث الأحكام في نصوص اعتمدت عبر تاريخ المذهب وقسمتها إلى:

أ. النص الفقهي فيما بين القرنين الثالث/ التاسع ميلادياً- والخامس الهجري/ الحادي عشر ميلادياً: العصر العباسي الثاني.

ب. النص الفقهي في بلاد ما وراء النهر في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر ميلادياً.

ج. النص الفقهي من القرن السادس الهجري/ الحادي عشر ميلادياً وحتى التاسع الهجري/ الرابع عشر ميلادياً، التأثير المغولي والمملوكي.

الفصل الثاني: النص الفقهي لابن نجيم في مصر القرن العاشر هجريًا/ السادس عشر ميلادياً.

وفيه أدرس النص الفقهي وأحكام ولاية المرأة على نفسها والآخرين والنفقة والحضانة ودراسة تاريخها وفق عدة محاور هي:

● المرأة المصرية والسياسة.

- الزغردة باعتبارها بياناً سياسياً والأغاني الشعبية باعتبارها مقاومة.
- الاستقواء بالسلطة.
- الفضاء العام.
- الحياة الخاصة.
- ملامح الحياة الاقتصادية للنساء.

الفصل الثالث: النص الفقهي عند ابن عابدين في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر / الثالث عشر هجريًا.

وهو كذلك دراسة للنص في سياقه التاريخي، وتتناول عدة محاور هي:

- ولاية المرأة على نفسها بالزواج.
 - النفقة.
 - الحضانة.
 - ابن عابدين ونظرية العرف.
 - الأوضاع الاقتصادية للمرأة في سوريا في القرن الثامن عشر.
 - الأعمال التي قامت بها المرأة.
 - دراسة وثائقية.
 - الواقع الاجتماعي للمرأة في دمشق.
 - البغاء وشيطنة المرأة.
 - تغلغل رأس المال الأجنبي والتيارات الصوفية.
 - الفضاء العام.
 - الحيز الخاص.
 - المرأة في ذاكرة الفقيه.
- وتتلخص الأسئلة البحثية التي أحاول الإجابة عنها في:
- ما مدى تأثير التاريخ على صياغة الاجتهاد الفقهي؟
 - ما العوامل المؤثرة في صياغة اجتهاد فقهي يتكيف مع عصره وظروفه ومستجداته؟

- كيف نكشف عما وراء الاجتهاد الفقهي لفهم أوضح، لا لتاريخه فقط، بل للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي عاشته النساء في المجتمعات التقليدية؟
- كيف أثرت الأحكام الفقهية في حياة النساء؟ وكيف أثرت النساء في الاجتهاد الفقهي؟